



دور الصيرفة الإسلامية في منع وقوع الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي

-الدول العربية انموذجا -

The role of Islamic banking in preventing financial crises and achieving economic stability -
The Arab Countries as a Model –صلاح الدين يوسف^{*1}¹ جامعة الجزائر 3 ، salahyoucefi@gmail.com

تاريخ الاستلام : 23022/03/31 ؛ تاريخ المراجعة : 2022/06/19 ؛ تاريخ القبول : 2022/10/06

الملخص

تهدف الدراسة إلى إبراز دور الهندسة المالية في ابتكار أساليب التمويل الإسلامي ومدى إسهامها في صد الأزمات المالية، خاصة الأزمات البترولية التي عصفت باقتصاديات الدول المنتجة للنفط بما فيها الدول العربية. من أجل تحليل وضعية الدول العربية، تم الاعتماد على مجموعة من التقارير المالية الخاصة بمجموعة من البنوك الإسلامية في بعض الدول العربية خلال الفترة 2007-2015. من أهم المؤشرات المالية التي تم تحليلها إحصائيا، مجموع الموارد المالية، حجم التمويل الإسلامي وغيرها. حيث توصلت هذه الدراسة الوصفية إلى أن المصارف الإسلامية تمكنت من صد الآثار المباشرة للأزمات المائيتين 2008 و 2014، إلا أنها تأثرت بطريقة غير مباشرة لأن القطاعات الاقتصادية والمالية مترابطة فيما بينها، كما تبين أن النظام الاقتصادي الإسلامي يعد مدخلا فاعلا لمنع وقوع الأزمات المالية وهذا يعود إلى مضامينه، كما أن الاقتصاد الإسلامي رسخ مجموعة من القيم الأساسية في التعاملات التجارية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي. وعليه، أوصت الدراسة البنوك الإسلامية بضرورة تشجيع أساليب التمويل القائمة على الربح والخسارة وتنويعها.

الكلمات المفتاحية : المصرف الإسلامي؛ التمويل الإسلامي؛ الاقتصاد الإسلامي؛ الأزمة المالية؛ الأزمة البترولية؛ تعبئة الموارد.

تصنيف JEL: G21 ; G32. K4.

Abstract :

This study aims to highlight the role of financial engineering in the innovation of Islamic financing methods and its contribution to fend off the financial crises, especially the current oil crisis that blows the economies of oil producing countries, including the Arab countries. In order to analysis the state of Arab countries, it has been relying on a set of financial reports that published by a set of Islamic banks in the Arab countries during the period 2007-2015. Almost, important financial indicators that have been statistically analyzed, namely the total financial resources, the size of Islamic finance and the proportion of resource mobilization. This descriptive study found that Islamic banks were able to counteract the direct effects of the financial crises of 2008 and 2014, but they were indirectly affected because the economic and financial sectors are interconnected. For this porpose, the Islamic economic system is considered as an effective gateway to prevent financial crises; this is mainly due to its contents. Add to that, the Islamic economics has established a set of fundamental values in business transactions in order to achieve economic stability. The study recommended that Islamic banks should encourage and diversify their profit and loss-based financing methods.

Keywords: Islamic Bank; Islamic Finance; Islamic Economics; Financial Crisis; Oil Crisis, Mobilization of Resources.

JEL classification : G21 ; G32. K4.



مقدمة:

يشير البعض إلى أن الازدهار الكبير والانتعاش المتواصل الذي شهدته سوق العقارات الأمريكية خلال السنوات التي سبقت الأزمة (خصوصاً خلال المدة 2001-2006) قد شجع المؤسسات المالية والمصرفية على منح قروض عقارية ذات مخاطر عالية. وقد وقعت البنوك ومؤسسات الإقراض في خطأ استراتيجي جوهري هو عدم التحقق من الجدارة الائتمانية للمقترضين، حيث باتت الفوائد المنخفضة عنصر إغراء وجذب لهؤلاء المقترضين (في بداية الأمر)، ما دفع بمؤسسات الرهن العقاري إلى التوسع في منح القروض العقارية بدرجة كبيرة جداً في ظل الطلب المتزايد على العقارات. تم الوصول إلى نقطة تشبع السوق، وهنا انخفضت أسعار العقارات وبدأت حالات العجز عن سداد الديون تتزايد بشكل كبير جداً. من جانب آخر، كانت البنوك ومؤسسات الإقراض قد باعت القروض إلى شركات التوريق التي بدورها أصدرت سندات وطرحتها للاكتتاب العام، وهذا معناه أن ديون الرهن العقاري قد ترتب عليها ديون ضخمة مرتبطة ببعضها البعض في ظل حالة من التوازن الضعيف والهش الذي أدى إلى توقف المقترضين (المدينين) عن السداد (بسبب عدم قدرتهم على السداد)، وهذا الأمر كان من العوامل الجوهرية لوقوع الأزمة المالية العالمية (يوسف، 2015، ص 435). ويرى خبراء في الاقتصاد الإسلامي أن هذا الاقتصاد (الاقتصاد الإسلامي) يعد مدخلاً فاعلاً لمنع وقوع الأزمات المالية، والسبب في ذلك يرجع إلى مضامينه التي من أهمها منع الربا بأشكاله وأنواعه المختلفة، وارتكاز فلسفة الإقراض في الاقتصاد الإسلامي على ضرورة مساعدة المحتاجين (المقترضين) وليس استغلالهم. إن مؤسسات الاقتصاد الإسلامي تعمل ضمن استراتيجيات وسياسات وقواعد وضوابط تهدف إلى تحقيق الاستقرار المالي وتقليل المخاطر، كما أنها تركز على منظومة أخلاقية متكاملة من القيم، حيث أن الدين الإسلامي الحنيف جاء ليحرم التعامل بالربا ويأمر بالابتعاد عنه، فجاء في القرآن الكريم العديد من الآيات التي تحرم الربا وتحذر من التعامل به (جبر، 2001) كقوله تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يَحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ (البقرة، الآية 276)، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ٥ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تَبَتُّمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ (البقرة، الآيات 278، 279). كما دعا الرسول الكريم محمد (ﷺ) إلى ضرورة البحث عن الطرق الحلال لجمع المال والسعي فيها وتجنب جمعه بالطرق الحرام، وقد اشتهر من الأحاديث حديث أبي هريرة: عن ابن مسعود -رضي الله عنه- قال: "لعن رسول الله (ﷺ) أكل الربا وموكله" (مسلم، 1971)، وزاد الترمذي وغيره "وشاهديه وكاتبه"، (الترمذي، 1987). فالمتعامل مع المصرف الإسلامي كأنما يقوم بتفويض المصرف الإسلامي باستثمار أمواله نيابة عنه، فإذا ما كانت نتيجة الاستثمار ربحاً فإنه يعود على المتعامل، بعد أن يتقاضى المصرف الإسلامي أجراً عن إدارة هذه الأموال، وبالمقابل إذا كانت النتيجة خسارة فعلى المتعامل وزرها أيضاً. لكن يبقى هذا تحدياً لأن الصيرفة الإسلامية في الدول العربية مساهمتها ضئيلة إلا أنها تبقى الخيار الوحيد الذي قد ينقذها من هذا الوضع. فإلى أي مدى يمكن لنظام الاقتصاد الإسلامي بصفة عامة والصيرفة الإسلامية بصفة خاصة الصمود أمام الأزمات المالية العالمية؟ وهل أنقذ نظام التمويل الإسلامي الدول التي تطبقه من هذه الأزمات؟ وعلى ضوء هذه الإشكالية، نسطر هدفاً الذي نسعى من خلاله إلى إبراز دور أساليب التمويل الإسلامي وإسهامها في صد الأزمات المالية أو بعبارة أخرى البحث عن الاستقرار النقدي والمالي في ظل التمويل الإسلامي. واعتماداً على مبادئ المنهج الوصفي والمنهج التحليلي رأينا أنه من المناسب تقسيم هذه الدراسة لتشمل في مطلعها مقدمة نوضح من خلالها أهدافنا والإشكالية التي نسعى لحلها، يليها قسم ثانٍ مخصص لتوضيح المفاهيم التي تخص كل من الاقتصاد الإسلامي، الصيرفة الإسلامية والأزمات المالية، قسم ثالث نخصصه لتحليل مساهمة خدمات الصيرفة الإسلامية في احتواء الأزمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي وكذا رصد والآثار التي يمكن استنتاجها عن تأثير الأزمات المالية مركزين على تقييم حالة بعض البنوك الإسلامية العربية المتمثلة في بنك البركة الجزائري وبنك الجزيرة السعودي والبنك العربي الإسلامي الدولي بالأردن، نختم دراستنا بمجموعة من النتائج التي تكون قد أجابت عن سؤالنا الرئيسي، إضافة لمجموعة من التوصيات، ندرج بعدها مجموعة من المراجع والملاحق الموظفة في هذا البحث.

1- الأسس النظرية:

نستعرض في هذا القسم أهم المفاهيم النظرية الخاصة بالنظام الاقتصادي الإسلامي وخدمات الصيرفة الإسلامية بمعنى أساليب التمويل الإسلامي والأزمات المالية، وكذا مجموعة من الدراسات السابقة التي اهتمت بتحليل مساهمة المصارف الإسلامية في الصناعة المصرفية ودورها في احتواء الأزمات المالية.

1-1- الأسس النظرية الخاصة بالاقتصاد الإسلامي، الصيرفة الإسلامية والأزمات المالية:

دور الصيرفة الإسلامية في منع وقوع الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: الدول العربية انموذجا، (ص ص: 1 - 18)

بالرغم من أن تجربة التمويل الإسلامي حديثة إلى أن المتتبع لهذا الموضوع في الواقع العملي يرى تنوعا كبيرا للفاعلين في دائرة التمويل الإسلامي، فالمؤسسات المكونة لهذا النظام مشتقة من نظام التمويل التقليدي إلا أنها تخضع في جميع معاملاتها لمبادئ الشريعة الإسلامية، مثال ذلك: المصارف الإسلامية، الصكوك الإسلامية، صناديق الاستثمار الإسلامية، شركات التمويل التكافلي... الخ (سليمان، ن، 2015، ص 2)، وباعتبار أن المصارف الإسلامية تشكل الجزء الأكبر والأهم من النظام المالي الإسلامي فسنركز دراستنا على هذه الأخيرة وعلى أساليب التمويل الخاصة بها ومدى فعاليتها في التصدي للأزمات المالية وكيفية تكيفها مع الآثار غير المباشرة لهذه الأخيرة، وعليه يمكن أن نعتبر بأن "البنك الإسلامي عبارة عن مؤسسة بنكية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع بأحكام التكافل الإسلامي وتحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في مساره الصحيح لتحقيق التنمية" (العززي، ش، 2011، ص 11)، (الوادي وآخرون، 2012، ص 42). ولعل أبرز ما يميز العمل المصرفي لهذه الهيئة هو أساليب التمويل الإسلامية التي تختص بها (قحف، م، 2003، ص 1)، إذ يمكن تعريف التمويل الإسلامي على أنه "التخلي عن المنفعة الحالية للأصل المالي مقابل توقع منفعة مالية مستقبلية، ويشمل ذلك القرارات الإدارية المتعلقة بتشغيل هذه الأموال سواء من قبل مالكيها أم تفويض طرف آخر، وكيفية التصرف بالعوائد، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية" (العجلوني، أ، 2014، ص 104-105)، أما بالنسبة لصيغ التمويل الإسلامية فيقصد بها تلك "الأساليب أو الأدوات التي تستخدم في التمويل المباح للمشاريع العامة أو الخاصة التي تتفق مع العدل والبعد عن الظلم وتشجيع المشاركة في الأنشطة الاقتصادية في المجتمع" (عبد العزيز، ق م، 2001، ص 231)، إذا فالبنوك الإسلامية لا تبتعد عن مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية في ظل سعيها وراء تحقيق أفضل العوائد الاقتصادية والاجتماعية والوصول إلى رفع وتحسين مستوى المعيشة في المجتمع، فنجدها تمارس أعمالها ونشاطاتها ضمن ثلاثة محاور أساسية هي (يوسف، 2015، ص 437-438):

- الاستثمار في ضوء قواعد و مبادئ الإسلام؛
- التمويل في ضوء قواعد و مبادئ الإسلام؛
- الخدمات المصرفية التي تنسجم مع مبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية.

ومن أهم الخدمات والأعمال التي تؤديها وتنفذها البنوك الإسلامية نجد (خالدي وبن حبيب، 2016، ص 101): الحسابات الجارية؛ التحويلات النقدية؛ ودائع التوفير (ودائع الادخار)؛ الودائع لأجل؛ الشيكات؛ تحصيل الأوراق التجارية؛ الاستشارات والدراسات المالية والاقتصادية؛ الاعتماد المستندي؛ عمليات العملات الأجنبية؛ عمليات الأوراق المالية؛ خدمات ومنتجات أخرى تتفق مع مبادئ وقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية.

كما تجدر الإشارة إلى أن البنوك الإسلامية تركز في أعمالها بدرجة كبيرة على ما يأتي (الوادي، وآخرون، 2014، ص 201):

- التمويل الاستهلاكي (وغير الاستهلاكي) للمنظمات والمؤسسات التي تعمل في مجالات لا تتعارض مع مبادئ وقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية؛
- التمويل الاستهلاكي (وغير الاستهلاكي) في المجالات الأخرى التي لا تتعارض مع مبادئ وقواعد وأحكام الشريعة الإسلامية؛
- المنتجات الإسلامية ذات الأرباح المضمونة والمخاطر المنخفضة والقليلة.

وبهذا يمكن القول بأن هناك بعض الأدوات التوظيفية والخدمات المصرفية التي يمكن للبنوك الإسلامية أن تقدمها لعملائها، سواء كان ذلك كجزء من توظيفها للأموال أو كخدمات لا تتطلب استخداما للأموال، وهذا دائما وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية. وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي (العجلوني، 2008، ص 211):

- المضاربة، هي عقد شراكة في الربح بمال من أحد الجانبين أي رب المال، ويعمل الجانب الآخر أي المضارب؛
- المشاركة، هي عقد بين طرفين أو أكثر على الاشتراك في رأس المال للقيام بأعمال وأنشطة محددة، بهدف تحقيق الربح والذي يكون مشتركا بينهم؛
- المرابحة، هي مشتق عقد البيع والذي يمكن من خلاله تحقيق الأرباح من تشغيل أموال البنك (المرابحة من البيوع)؛
- المتاجرة، وهي من صيغ التوظيف المباشر لأموال البنك، وتهدف إلى تحقيق هامش ربحي محدد، كما أنها قائمة على مجمل أحكام عقود البيوع وهناك أنواع من المتاجرة: الحطيطة (التبرع، المعاوضة...)، السلم والإيجار؛
- المزارعة، هي عقد من عقود المشاركة، وهي شراكة في الزرع، حيث يتم دفع الأرض لمن يعمل عليها والزرع يكون مشتركا بين المساهمين، أي هي عقد مشاركة بين مالك الأرض والعامل فيها على استثمار الأرض بالزراعة؛
- المساقاة، عقد شراكة بين مالك الشجر أو الزرع والعامل عليه على أن يقوم الأخير بخدمة الشجر أو الزرع نظير جزء شائع من الغلة؛
- المغارسة، وهي عقد على تعمير الأرض بالشجر بقدر معلوم، وهي أن يدفع الرجل أرضه؛

دور الصيرفة الإسلامية في منع وقوع الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: الدول العربية انموذجاً، (ص: 1 - 18)

- الاستصناع، عقد بين طرفين يقوم أحدهما (الصانع) بموجب هذا العقد بصنع شيء محدد الجنس والصفات للطرف الآخر (المستصنع) على أن تكون المواد اللازمة للصنع من عند الصانع، وذلك مقابل ثمن معين يدفعه المستصنع للصانع، إما حالاً أو مقسطاً أو مؤجلاً.
- تستطيع البنوك الإسلامية إصدار أنواع أخرى من أدوات التمويل الإسلامي تعرف بصكوك التمويل الإسلامي تتناسب هي الأخرى مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهذا بهدف توفير موارد مالية للبنك تساعد في تحقيق أهدافه وتمكنه من إنجاز مشروعاته، ويمكن النظر إلى هذه الصكوك الإسلامية كبديل عن شهادات الإيداع التي تصدرها البنوك التقليدية. ومن أهم أنواعها:
- صكوك زيادة رأس مال البنك المؤقتة، وهي بديل مبتكر للأسهم التقليدية، تتيح لحاملها نفس حقوق المساهمين في البنك، ولكن تختلف عنهم بحق الانسحاب من البنك، أو خيار الاستبدال بأسهم دائمة في نهاية أجل الصك. وعادة ما تكون مدة هذه الصكوك بين متوسطة وطويلة الأجل، كما أنها توفر للبنك أموال قابلة للتوظيف في الأجل المتوسط والطويل؛
- صكوك المشاركة في العائد أو صكوك الوكالة الاستثمارية العامة، وهي ذات طبيعة عامة أي أنها غير مخصصة بمشروع أو محددة بمدة، بل هي طويلة الأجل وتشبه أحكامها أحكام حسابات الاستثمار العام والودائع الاستثمارية المطلقة؛
- صكوك إيداع إسلامية لأجل متوسطة، تزيد عن السنة وتقل عن 5 سنوات، تسمح لحاملها بمشاركة البنك في أموال استثماراته، وكذلك اقتسام العائد العام الإجمالي لأرباح هذا الأخير. وتتفرع هذه الصكوك إلى ثلاثة أشكال هي: صكوك ذات عائد جارٍ، صكوك ذات قيمة متراكمة وصكوك ذات عوائد جارية وقيمة متراكمة في نفس الوقت؛
- صكوك الاستثمار القطاعية المحددة، وهي صكوك استثمارية ترتبط بقطاع اقتصادي محدد، ويرتبط العائد على هذه الصكوك بالعائد المحقق من المشروعات الممولة في ذلك القطاع الاقتصادي؛
- صكوك استثمار في مشروع معين، وهي ترتبط بتمويل مشروع معين ومحدد بذاته بعد دراسة جدواه الاقتصادية، ويرتبط العائد على هذه الصكوك بالعائد المتحقق من المشروع الممول.

2-1- اسباب الازمة المالية العالمية:

- استرشاداً بمختلف التقييمات التي أجريت حول الأزمات المالية والاقتصادية التي ضربت عالمنا منذ القرن الماضي، ومن أشهرها تقييمات كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومجموعة التقييم المستقلة المنشأة من قبل هاتين الهيئتين، والتي اشتملت على دراسة الأزمات في (17) دولة وذلك خلال فترات مختلفة، فقد أشار بيسيسو إلى أن أهم أسباب هذه الأزمات هي ما يلي (بيسيسو وآخرون، 2010، ص: 517):
- الممارسات الاقتصادية الخاطئة، والتدخل غير الرشيد في السوق لاعتبارات سياسية متعلقة بتوجيه الدعم؛
 - الفساد الإداري، وشيوع الكسب غير المشروع، وتزايد التذمر الاجتماعي؛
 - المضاربة التقليدية، وفتح المستثمرين، وتضاعف الضغوط على أسعار العملات والبورصات؛
 - انتشار استخدام المشتقات في العمليات المصرفية، حيث ساهمت عقود المشتقات في زيادة حدة تقلبات الأسواق؛
 - غياب المسؤولية الاجتماعية، وتعود الأفراد على الاقتراض؛
 - غياب المراكز الأخلاقية، وانتشار الفساد والاستغلال والجشع، والتحايل على الأسواق.
- يرى عدد من خبراء الاقتصاد الإسلامي أن الأزمة المالية العالمية 2008 تعود إلى مجموعة من الأسباب التي لا تنسجم في أغلبها مع أساسيات الاقتصاد الإسلامي. ومن هذه الأسباب (يوسف، 2015، ص: 455):

- التعامل بالمشتقات المالية **Derivatives**؛ تم التعامل بدرجة كبيرة جداً بأسواق العقود المستقبلية **Future** والأجلة والخيارات **Option** وعقود المبادلات **Swaps**. حيث إن رأي النظام الاقتصادي الإسلامي من عملية بيع الدين بالدين هو رأي واضح وصريح، يتمثل في التحريم وعدم جواز التعامل بهذا النوع من المعاملات المالية، فالنظام الاقتصادي الإسلامي يمنع بيع الدين بقيمة تختلف عن القيمة الاسمية لهذا الدين، لكن ما يحصل في الأسواق غير الإسلامية هو بيع دين ما قبل موعده في مقابل التنازل عن جزء من هذا الدين لصالح المشتري (خصم الدين)، و قد يتم بيع الدين بقيمة أعلى من القيمة الاسمية للدين عندما يتضمن هذا الدين سعر فائدة أعلى من سعر الفائدة السائدة في السوق. ويرى علماء الاقتصاد الإسلامي أن بيع الدين بالدين يؤدي إلى آثار اقتصادية سلبية مثل عدم الاستقرار الاقتصادي، كما يؤدي إلى عدم الشعور بالأمان لدى أطراف هذا النوع من المعاملات. لا يجيز النظام الاقتصادي الإسلامي التعامل بعقود الخيارات بصورتها الحالية التي تتم بصورة مستقبلية ومنفصلة عن عقد البيع والشراء الذي يتعلق بمحل أو عين هذا العقد، و قد صدر رأي مجتمع الفقه الإسلامي بتحريم التعامل في عقود الخيارات، وحتى يكون عقد الخيار مقبولا يجب أن يكون ضمن العقد أو جزءاً منه و ليس عقداً مستقلاً، كما يجب تكييفه وفق الضوابط

دور الصيرفة الإسلامية في منع وقوع الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: الدول العربية انموذجاً، (ص: 1 - 18)

الشرعية. إن الفكرة الجوهرية للعقود المستقبلية هي بيع شيء مؤجل بثمن مؤجل، وهي محرمة وغير جائزة في النظام الاقتصادي الإسلامي، و قد قرر المجتمع الفقهي لرابطة العالم الإسلامي تحريمها.

- **التهاون الكبير و الإفراط غير المتناهي في منح التسهيلات المالية:** تجدر الإشارة إلى انخفاض أسعار الفائدة كان من الإغراءات التي دفعت نحو المزيد والمزيد من الاقتراض وخصوصاً في مجال القروض العقارية. إن رأي النظام الاقتصادي الإسلامي في الفائدة التي يتم التعامل بها في البنوك التقليدية (البنوك غير الإسلامية) هو من أسباب صمود البنوك الإسلامية أمام الأزمة المالية العالمية.
 - **الاستخدام السيئ لنظام بطاقات الائتمان:** تم استخدام أسلوب السحب على المكشوف (دون رصيد)، وهذا الأمر يتضمن تكاليف مرتفعة على المدنيين بحيث أصبحوا غير قادرين على سداد ما عليهم من مستحقات مالية ناجمة عن استخدام هذه البطاقات، وكذلك فقد أسهم استخدام نظام بطاقات الائتمان في تزايد وتعاطف الرهون في صورة أصول حقيقية (كالعقارات وغيرها)، وهذا الأمر كان من الأسباب القوية التي أدت إلى إفلاس بعض المؤسسات المالية الضخمة. أما رأي النظام الاقتصادي الإسلامي في البيع على المكشوف فهو تحريم هذا البيع، حيث أن هذا البيع لم يتم بهدف ونية البيع وإنما تم بهدف ونية المقامرة والاستفادة من فروق الأسعار دون نية قبض الثمن أو البيع، وهذه العملية تتضمن بيع ما لا يملك البائع، ولم يتحقق التقايب في هذا البيع، وتجدر الإشارة أن الحكم هو التحريم بصرف النظر عن المنتج لمحل البيع (سلعة أو ورقة مالية أو عملة). كما تجدر الإشارة أن البيع على المكشوف قد كان له انعكاسات سلبية على الأسواق المالية العالمية، وقد أصدرت بعض الدول (مثل فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وبلجيكا) حظراً على عمليات البيع على المكشوف في أسواقها المالية لفترات محددة كمحاولة لوقف الانخفاض الكبير والحاد في قيمة الأسهم الأوروبية خلال النصف الثاني من العام 2011.
 - **الرهن العقاري:** إن تطور عمليات الرهن العقاري بما رافقها من مخاطر وتداعيات كان أحد الأسباب الرئيسية والمباشرة للأزمة المالية العالمية التي تفجرت عام 2008.
 - **أزمة الائتمان:** لقد تبعت أزمة الرهن العقاري أزمة ائتمان قوية جداً، إذ عجزت الكثير من المؤسسات والأفراد عن الإيفاء بديونهم مما أدى إلى إفلاس الكثير من البنوك مما أفرز أزمة كبيرة في حجم السيولة وبالتالي دفع البنوك المركزية إلى التدخل وضخ مليارات الدولارات إلى الأسواق. وامتدت آثار هذه الأزمة أيضاً - نتيجة للعولمة المالية والمصرفية - لتطال القطاع المالي والمصرفي في معظم دول العالم والدول العربية.
 - **أزمة الأسواق المالية:** نتيجة لتشابك الاقتصاد العالمي فمن الطبيعي أن تمتد أزمة الرهن العقاري وأزمة الائتمان إلى أسواق المال ابتداءً بالسوق المالي في أمريكا وامتداداً إلى باقي أسواق المال العالمية. إذ فقدت هذه الأسواق أكثر من 60% من قيمتها بل إن الكثير من الشركات انخفضت أسعار أسهمها إلى أقل من قيمتها الدفترية بكثير.
 - **الأزمة النفطية:** مع تدهور الأوضاع الاقتصادية العالمية، تكونت أزمة النفط، إذ بدأت أسعار النفط الخام بالانخفاض بصورة كبيرة، حيث انخفض سعر بيع البرميل الواحد من النفط الخام من 148 دولار ليصل إلى 50 دولار تقريباً. مما ولد ارتباطاً وأزمة حقيقية لجميع الدول المصدرة للنفط. وهذا ما جعل الجزائر تتأثر بالأزمة المالية العالمية بكونها دولة مصدرة للنفط واقتصادها قائم على الربيع البترولي.
- ### 1-3- آثار الازمات المالية:
- امتدت آثار الأزمة المالية العالمية لعام 2008 على معظم دول العالم عن طريق عدة قنوات تم ذكرها سابقاً، وقد نالت المصارف العربية الإسلامية حصتها من هذه الأزمة. إذ إن تأثير المصارف الإسلامية يتم اكتشافه من خلال المؤشرات المالية للمصرف وبيان مدى التأثير في كل سوق مالي أو ما يطلق عليها درجة الانكشاف المالي على أسواق المال الأمريكية والعالمية. وعليه يمكن تبويب الدول العربية إلى ثلاثة مجموعات هي:
- **مجموعة الدول العربية ذات الانكشاف المالي العالي:** وتشتمل بمجموعة الدول التي تربطها علاقات متبادلة في الجانب المالي والمصرفي مع أمريكا والدول الأوروبية ودرجة انفتاحها على أسواق المال العالمية كبيرة جداً نتيجة لحجم الاستثمارات الكبيرة وحجم التعاملات مع أسواق المال العالمية ومثال ذلك السعودية والإمارات. ويظهر تأثير الاقتصاد الإماراتي والسعودي بالأزمة المالية من خلال ثلاث مصادر محتملة تتمثل في:
 - تأثر المؤسسات المالية التي تملك حيازات في سندات الرهن العقاري أو تستثمر في عقود التزامات الدين المهيكل؛
 - الخسائر الناتجة عن إدارة الاستثمارات بواسطة البنوك الاستثمارية الأمريكية المتأثرة من الأزمة؛
 - تأثر الوضع الائتماني من خلال نقص السيولة وارتفاع تكلفة الاقتراض؛
 - انخفاض حجم الأصول في المصارف الإسلامية وزيادة المخاطر المحتملة.
 - **مجموعة الدول العربية ذات الانكشاف المالي المتوسط:** وهي مجموعة الدول التي تكون درجة انكشافها والارتباطات البينية بينها وبين أسواق المال العالمية متوسطة نسبياً ومن بين هذه الدول مصر.

دور الصيرفة الإسلامية في منع وقوع الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: الدول العربية انموذجا، (ص: 1 - 18)

- مجموعة الدول العربية ذات الانكشاف المالي المنخفض: وهي مجموعة الدول التي تكون درجة انكشافها المالي متواضعة أو منخفضة نسبيا على أسواق المال العالمية ومن أمثلة هذه الدول الجزائر. ومما لا شك فيه أن الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية تأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، لكن بمستوى أقل مقارنة مع الدول الأخرى، وذلك راجع إلى ما يلي:
- عدم وجود سوق مالي حقيقي كما أن البورصة لم تندمج في الأسواق المالية العالمية؛
- عدم وجود تعاملات مصرفية للبنوك الجزائرية مع البنوك العالمية؛
- انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي بشكل جزئي حيث أن الجزائر لم تنظم بعد في المنظمة العالمية للتجارة؛
- التسديد المسبق للمديونية الخارجية، والذي جنب الجزائر من الاضطرابات في الأسواق المالي.

1-4- الصيرفة الإسلامية والازمات المالية العالمية:

الأسس والمبادئ أن المال مال الله والناس مستخلفون في هذا المال، وضرورة احترام الملكية الخاصة (ضمن القواعد الشرعية)، وضرورة ضمان حد الكفاية لكل فرد من أفراد المجتمع الإسلامي، والتركيز على تحقيق العدالة الاجتماعية، وضرورة الاهتمام بتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، وضرورة ترشيد الاستهلاك والإنفاق. وقد انطلقت أصوات كثيرة (بعد أن تفجرت وتعمقت الأزمة المالية العالمية عام 2008) تدعو إلى الأخذ ببعض التطبيقات الاقتصادية الإسلامية كحلول ومخارج من الأزمة المالية العالمية، ودعت إلى تبني المبادئ والقواعد والأسس التي تعتمدها البنوك الإسلامية، خصوصا في مجال التعاملات والمعاملات المالية.

تجدر الإشارة إلى أن البنوك الإسلامية قد تأثرت بدرجة محدودة بالأزمة المالية العالمية التي تفجرت عام 2008 بسبب استثمارها لحوالي 30% - 40% من أموالها في المعاملات المالية، ولكن الذي ساعد هذه البنوك الإسلامية على تخفيف هذه التأثيرات وتقليل الخسائر هو استثماراتها الأخرى ذات النسبة الأكبر في الأصول. ويرى بعض الباحثين في الاقتصاد الإسلامي أن تأثر بعض البنوك الإسلامية بالأزمة المالية العالمية يعود إلى أسباب منها (يوسف، 2015، ص 460-461):

- استثمار هذه البنوك في أعمال ونشاطات تفوق قيمة رأس المال؛
 - تشابك وتداخل العلاقات بين الشركات والمؤسسات والوحدات الاقتصادية المختلفة؛
 - التعرض لمخاطر كبيرة نجمت عن الأزمة المالية العالمية؛
 - التمويل قصير الأجل لاستثمارات طويلة الأجل.
- وتشير الدراسات إلى لأن البنوك الإسلامية قد تأثرت بشكل محدود بالأزمة المالية العالمية عام 2008 وكانت تأثيرات هذه الأزمة على البنوك الإسلامية أقل بكثير من تأثيراتها وانعكاساتها على البنوك التقليدية (التي أفلس منها عدد كبير حتى بعد سنوات من وقوع الأزمة). وفيما يأتي بعض الأمثلة التي توضح بعض الانعكاسات والآثار السلبية للأزمة المالية العالمية على البنوك الإسلامية في بعض دول العالم:
- عانت بعض البنوك الإسلامية من خسائر وصلت إلى حوالي 6% بسبب انخفاض أسعار العقارات؛
 - عانت بعض البنوك الإسلامية من مشكلات في السيولة الكافية ووضعت الاستراتيجيات المناسبة لمعالجة هذا الأمر.
- من جانب آخر، فإن البنوك الإسلامية حققت نجاحا غير متوقع في ظل معاناة البنوك التقليدية من تأثيرات الأزمة المالية العالمية، ومن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر (يوسف، 2015، ص 461):

- وصل معدل النمو السنوي لقطاع الخدمات المصرفية الإسلامية حوالي 15% في العام 2008 (عام تفجير الأزمة المالية العالمية)؛
- زاد تشغيل العاملين في بعض البنوك الإسلامية في الوقت الذي تقوم به البنوك التقليدية والمنظمات الأخرى بتصريح مئات الآلاف من العاملين؛
- أظهرت إحدى الدراسات أن الأصول التي تملكها البنوك (التي تطبق النظام الاقتصادي الإسلامي في كل أعمالها) (إضافة إلى الوحدات المصرفية الإسلامية التي تعمل ضمن البنوك التقليدية) قد زادت ونمت بنسبة تجاوزت 28% في العام 2009 (أي بعد أكثر من عام من وقوع الأزمة المالية العالمية).

ويشير بعض الاقتصاديين الإسلاميين أنه رغم الأحاديث الكثيرة (منذ اندلاع الأزمة المالية العالمية عام 2008) عن فاعلية البنوك الإسلامية وحصانتها وصمودها في وجه الأزمة المالية أفضل من البنوك غير الإسلامية، فإن التفاؤل لدى البعض بانتشار واسع للبنوك الإسلامية في أرجاء العالم هو تفاؤل ليس في مكانه، حيث أن النظام المالي الحالي لا يزال قادرا على الاستمرار، وهناك الكثير من الدعم الذي تخصصه دول كثيرة في العالم لدعم صمود هذا النظام، وهذا الدعم يشمل القطاعات الاقتصادية المختلفة وعلى رأسها المؤسسات المالية والمصرفية. من جانب آخر، فإن هناك الكثير من الحواجز والمصاعب والمحددات القانونية والتشريعية التي تعيق الانتشار العالمي الواسع للبنوك الإسلامية في المدى المنظور.

دور الصيرفة الإسلامية في منع وقوع الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: الدول العربية انموذجا، (ص: 1 - 18)

يمكن للهندسة المالية الإسلامية المتمثلة في صيغ التمويل الإسلامي تلافي الوقوع في الأزمات المالية من خلال الصكوك الإسلامية، التي تقوم على مبدأ التوريق ويقصد بهذا الأخير "تحويل أموال منقولة أو غير منقولة محددة إلى أداة مالية مفصولة الذمة ومحددة المدة ذات عائد معين ولها وصف محدد" (الخطاط. ع، 1998، ص243)، ويشير إلى أن المصارف الإسلامية لا تلجأ إلى توريق الديون وإنما إلى توريق الأصول.

يرى عدد من خبراء الاقتصاد الإسلامي أن النظام الاقتصادي الإسلامي يعد مدخلا فاعلا لمنع وقوع الأزمات المالية، وهذا يعود إلى **مضامين الاقتصاد الإسلامي** التي من أهمها: ارتكاز الاقتصاد الإسلامي على منظومة أخلاقية متكاملة؛ إقرار الإسلام بالملكية الخاصة؛ ضمان عدم استخدام وسائل النصب والاحتيال؛ فلسفة الإقراض في الاقتصاد الإسلامي؛ التركيز على تحقيق الاستقرار المالي وتقليل المخاطر؛ بطلان تداول الأوراق المالية الناجمة عن العقود الباطلة؛ منع المؤسسات والإفراد من تملك ما يعد ملكية عامة؛ الموقف الواضح من المشتقات المالية؛ تحديد الضرورة المجتمعية؛ السعر العادل؛ الشورى؛ الحرص على تعزيز وتحسين الأداء في العمل؛ الجمع بين الأصول المرجعية والأساليب التطبيقية الإنسانية؛ صلاحية النظام الإداري الإسلامي لكل زمان ومكان؛ العمل على تحقيق التوازن؛ الاهتمام بتحقيق بيئة عمل صحية؛ الإخلاص والأمانة والصدق؛ العمل ذو طبيعة تكليفية (وليس تشريعية)؛ التركيز على تحقيق الأداء المتميز؛ التعاون مع

أصبحت البنوك الإسلامية أكثر قدرة من البنوك التقليدية على مواجهة الأزمات المالية، وهذا يعود إلى عوامل القوة التي تتمتع بها البنوك الإسلامية وعوامل الضعف التي تعاني منها البنوك التقليدية (الرفاعي، 2009، ص13).

بالنسبة لعوامل الضعف التي تعاني منها البنوك التقليدية نجد:

- أن البنوك التقليدية تقوم على الاستثمار في النقود (عمليات الاقتراض بفائدة)، وهذا الأساس كان أحد أسباب الأزمة؛
- تقوم فلسفة البنوك التقليدية على تحقيق المواءمة بين مجموعة من المتناقضات مثل المواءمة بين السيولة النقدية والربحية التي تنجم عن عمليات الاقتراض؛
- تواجه البنوك التقليدية مناصب كبيرة في إدارة مخاطر الائتمان وكفالة رأس المال، وهو الذي يؤدي إلى منح قروض توصف بأنها رديئة؛
- تواجه البنوك التقليدية احتمالات التغير المفاجئ والسريع في الثقة في النظام بسبب النظام الائتماني غير المستقر، وهذا الأمر يؤدي إلى اضطرابات اقتصادية وإلى أزمات مالية؛
- عمليات الاقتراض التي تمارسها البنوك التقليدية توفر أرباحا كبيرة، لكن هذه العمليات تتضمن مخاطر مرتفعة قد تسحق في لحظة جميع الأرباح التي تحققت في سنوات طويلة؛
- أثبتت الأزمة المالية العالمية أنه لا يوجد ثوابت راسخة للنظام الرأسمالي الذي يعد مظلة البنوك التقليدية، حيث أن فلسفة هذا النظام الرأسمالي تقوم على ترسيخ الحرية الاقتصادية ومنع تدخل الدولة (الدولة الحارسة غير المتدخلة في النشاط الاقتصادي)، لكن الأزمة العالمية حطمت هذه الثوابت من خلال خطط الإنقاذ تم إقرارها وتطبيقها في عدد من الدول الرأسمالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.
- أما عن **عوامل القوة التي تتمتع بها البنوك الإسلامية** (بعض الأسباب الكامنة وراء صمود البنوك الإسلامية أمام الأزمة العالمية أفضل من البنوك الأخرى) فتمثل فيما يلي:

- تقوم فلسفة عمل البنوك الإسلامية على الاستثمار الحقيقي في مشروعات وأعمال عينية وصناعية وتجارية وزراعية، ولا تقوم على الاستثمار النقدي الذي يتاجر في النقود ويتعامل مع النقود كسلعة أساسية ورئيسة لأعمالها. وعدم تورط البنوك الإسلامية في عمليات المضاربة في البورصة؛
- تهتم فلسفة عمل البنوك الإسلامية بتوسيع الإنتاجية في أعمال ومشروعات حقيقية تساهم فيها البنوك الإسلامية (أي أنه يكون لهذه البنوك دور الشريك وليس دول المقرض)، وهذا الأمر يوفر حماية من الأزمات التي تنجم عن التجارة في عمليات الإقراض؛
- ابتعاد البنوك الإسلامية عن الأعمال والمشاريع ذات المشكلات المالية وذات المخاطر العالية والمجازفة الكبيرة والنتائج غير المنظورة. بحيث تعمل البنوك الإسلامية في ضوء مواجهات قواعد النظام الاقتصادي الإسلامي التي تهتم بقاعدة المشاركة في الأرباح والخسائر في عمليات الاستثمار والبيع والشراء وغيرها؛
- تتعرض البنوك الإسلامية بدرجة أقل بكثير لأزمة تقلب وتغير الثقة في النظام بسبب استقرار النظام الائتماني للبنوك الإسلامية وبسبب مشاركة هذه البنوك الإسلامية في الاستثمارات، علما أن المشاركة في التمويل هي فلسفة جوهرية تعمل وفقها البنوك الإسلامية؛
- تعمل البنوك الإسلامية ضمن فلسفة وأحكام الاقتصاد الإسلامي والمعاملات المالية الإسلامية التي تسمح بالمخاطر الكبيرة التي توصف في الاقتصاد الإسلامي بالغرر، حيث أن هذا الاقتصاد يؤكد على ضرورة أن تتسم أعمال وصفقات البيع والشراء بالوضوح والشفافية حتى لا تكون باطلة. من جانب آخر، تكفل فلسفة المشاركة في الأرباح والخسائر مقاسمة المخاطر المحتملة بين البنوك الإسلامية والزبائن (من الأفراد والمؤسسات).

دور الصيرفة الإسلامية في منع وقوع الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: الدول العربية انموذجا، (ص: 1 - 18)

- تعمل البنوك الإسلامية في ضوء فلسفة النظام الاقتصادي الإسلامي التي لا تعزل الاقتصاد النقدي عن الاقتصاد الحقيقي، بل يتم تحقيق التوافق الكامل بين هذين الجانبين (الاقتصاد النقدي والاقتصاد الحقيقي) وهذا يؤدي إلى تحقيق الاستقرار العام في الاقتصاد حيث يسهم كل من الجانبين المذكورين في تحقيق التوازن.
- منهج البنوك الإسلامية الذي لا يتعامل بعمليات الإقراض بفائدة، علما أن هذه العمليات (عمليات الإقراض بفائدة) تمثل حوالي 90% من معاملات البنوك غير الإسلامية، ومصدر هذا المنهج الذي تتبناه البنوك الإسلامية هو تحريم الربا والمعاملات الربوية؛
- منهج البنوك الإسلامية الذي لا يجيز بيع ما لا يملك، ولا يجيز بيع الديون أو شراء هذه الديون.
- إن التمويل الإسلامي للاستثمار، التجارة والإنتاج، القائم على اقتسام الأرباح والخسائر سيساعد على إدخال انضباط سوقي أكبر في النظام المالي والسعي قديماً لتخفيض الإقراض الجامح، غير الحذر وغير المراقب، وجعل النظام المالي أكثر صحة وقدرة على تقسيم أوسع وأشمل للمخاطر، (عبد القادر، 2010، ص2). فطريقة هندسة التمويل الإسلامي تجعل النظام المالي في مجمله أكثر تنوعاً، كما أن حالات اندفاع المعلومات ضئيلة الحدوث في منتجات الصناعة المالية الإسلامية. إذ يتبين بأن الهندسة المالية الإسلامية والمتمثلة بأسواقها وأدواتها المالية، تملك العديد من المميزات والإيجابيات لتجنب ومعالجة الأزمات المالية.
- وعليه يمكن القول بأن أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية هي نفسها المخالفات الشرعية التي نهت الشريعة الإسلامية عن ممارستها، غير أن الملاحظ هو أن الموجود من المؤسسات المالية الإسلامية لا يشكل نظاماً متكاملًا يمكنه حل المشاكل المالية الاقتصادية، وهو بذلك يحتاج إلى توسيع مجال عمل المؤسسات الإسلامية وزيادة عددها، وتطوير أدواتها ومنتجاتها، وتكوين العنصر البشري وتأهيله، باعتباره اللبنة الأولى لتأسيس نظام مالي إسلامي متين، من خلال قدرته على الإبداع وابتكار منتجات مالية تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية وتساعد على تطوير أساليب التمويل الإسلامي بالشكل الذي يشجع بلدان العالم على التحول نحوها، واعتماد الصيرفة الإسلامية.

2- دور الصيرفة الإسلامية في احتواء الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: دراسة حالة الدول العربية " الجزائر والسعودية والأردن":

يهدف تحليل آثار الأزمة المالية ولاسيما الأزمة البترولية الراهنة على الدول العربية سنقوم بتحليل أهم المؤشرات المالية الخاصة بأداء المصارف الإسلامية والمتمثلة في إجمالي الموارد، حجم الموارد ونسبة تعبئة الموارد والتي تعرف على أنها نسبة حجم التمويل لإجمالي الموارد، وهذا من خلال دراسة حالة بنك البركة الجزائري، بنك الجزيرة السعودي والبنك العربي الإسلامي الدولي خلال الفترة 2007-2015.

2-1- الصيرفة الإسلامية في الجزائر (دراسة حالة بنك البركة الجزائري) :

تعتبر المصارف الإسلامية تجربة حديثة في الجزائر من حيث التأسيس النشأة والتطور، غير أنها وبالرغم من ضيق مجال النشاط المتاح لها والعقبات والمضايقات التي تواجهها في الميدان، لاسيما ما يتعلق بالجانب القانوني. استطاعت هذه المصارف تحقيق نتائج مرضية نوعا ما، وتمكنت من توفير بديل شرعي للمواطن الذي ذاق ذرعا من المعاملات الربوية المحرمة، وهو ما ترجمته الطلبات المتزايدة على الخدمات المصرفية الإسلامية في وقت تبقى فيه السوق الجزائرية مغلقة على ما يبدو أمام تكاثر مثل هذا النوع من المصارف، حيث لا يتجاوز حجم الصيرفة الإسلامية في الجزائر الـ 3%. إذ تتمثل حصيلة الجزائر الإجمالية من المصارف الإسلامية في مصرفين فقط هما بنك البركة الجزائري الذي يعتبر أول مؤسسة مصرفية تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية في الجزائر، والذي تأسس سنة 1990، أشهر قليلة بعد صدور قانون النقد والقرض، وهو ما فتح الباب أمام القطاعين الخاص والأجنبي لإنشاء المصارف بالجزائر. ثم بعد ذلك بسنوات طويلة جاء فاعل جديد للقطاع المصرفي الإسلامي متمثلا في مصرف السلام الذي يعتبر ثاني بنك إسلامي يدخل السوق الجزائرية سنة 2008 والذي أصبح أكبر البنوك الخاصة في البلاد برأس مال بلغ 100 مليون دولار (72 مليار دينار جزائري)، هذا إضافة إلى بعض شركات التأمين التكافلي كشركة سلامة. أما عن التأمين الإسلامي فهو ينمو بنسبة 25% في السوق الجزائرية، وتقدم خدماته شركات كبيرة مثل شركة سلامة للتأمين التي يرى خبراء أنها تتسم بقدرات تنافسية كبيرة قادرة على جذب العملاء لكون التأمين في بعض القطاعات إجباريا. وفي غياب قانون خاص ينظم عمل المصارف الإسلامية في الجزائر تبقى هذه المصارف خاضعة لأحكام قانون النقد والقرض (10/90) وتعديلاته، والذي ينظم عمليات جميع البنوك العاملة في الدولة رغم الاختلاف في طبيعة العمل بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية الأخرى. وتواجه المصارف الإسلامية في الجزائر منذ انطلاقتها الكثير من العقبات التي تحول دون انتشار وممارسة المؤسسات المالية الإسلامية لنشاطها في الجزائر ولعل من أبرزها ما يلي:

- تتجلى العقبة الأساسية التي تواجه المصارف الإسلامية في الجزائر في عدم مراعاة خصوصيتها من خلال إخضاعها لنفس القوانين والأنظمة التي تطبق على العمل المصرفي التقليدي. لكن رغم ذلك حققت نتائج مرضية على مستوى تمويل المشاريع؛
- محدودية السوق من حيث عددها وحجمها وانتشارها في المناطق الداخلية للجزائر إلى جانب افتقارها لنظام تشريعي وتنظيمي ومؤسسات وبنية تحتية مساندة وموارد بشرية مؤهلة للعمل المصرفي في هذه المؤسسات؛

دور الصيرفة الإسلامية في منع وقوع الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: الدول العربية انموذجا، (ص: 1 - 18)

- تعاني المصارف الإسلامية في الجزائر من غياب تقنين خاص بالبنوك التي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية، إذ لا يوجد لمثل هذا الوعاء ضامن قانوني على مستوى البنك المركزي والذي يوطرها ويحميها من مجموعة من المخاطر المصرفية الممكن حدوثها في السوق النقدية الوطنية، خاصة غياب أطر تشريعية وقانونية للأدوات النقدية الإسلامية بالنظام النقدي الجزائري؛
- صعوبة حصول المصارف الإسلامية على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها لأن الأحكام المتبعة من طرفها، لا تجيز لها اللجوء إلى سوق النقد التقليدية لتغطية متطلباتها كون هذه الأخيرة تتعامل بالفوائد الربوية؛
- النقص الكبير في الأطر المؤهلة لتسيير نشاط المصرفية الإسلامية، حيث تعاني بعض المؤسسات المصرفية من نقص الكوادر والمصرفيين المختصين في تطبيق أدوات التمويل الإسلامي.

وبالرغم من أن نمو البنوك الإسلامية واتساع مجال نشاطها الذي يجري بوتيرة بطيئة منذ انطلاقتها، إلا أن هناك بعض بوادر التطور التي ستفتح الباب على ما يبدو أمام نشاط هذا النوع من المصارف، من أهمها الطلب المتزايد على الخدمات البنكية الإسلامية.

1-1-2 تقديم بنك البركة الجزائري:

بنك البركة الجزائري هو أول مصرف إسلامي في الجزائر برأس مال مختلط (عام وخاص)، أنشأ في 20 ماي 1991، برأس مال اجتماعي قدره 500.000.000 دج، بدأ أنشطته المصرفية بصفة فعلية خلال شهر سبتمبر 1991. المساهمون في رأسماله هم بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) بنسبة 44% وشركة دلة البركة (السعودية) بنسبة 56%. هذا البنك مسير بموجب أحكام القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقروض، وهو مرخص بالقيام بجميع الأعمال المصرفية، التمويل والاستثمار، وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

● عرض النتائج ومناقشتها:

استنادا إلى التقارير المالية السنوية لبنك البركة الجزائري خلال الفترة 2007 - 2015 يتبين من الجدول 1.1 والجدول 2.1 (الملحق 1)، أن هنالك تدبذا في معدلات نمو كل من إجمالي موارد البنك وحجم التمويل الإسلامي لهذا الأخير (وجود علاقة إيجابية بينهما، أنظر الشكل 1.1)، إذ نلاحظ بأن أعلى نسبة للتمويل الإسلامي سجلت سنة 2008 مقدرة بـ 37.19%، يليها تناقص في معدلات نمو التمويل الإسلامي خلال السنوات اللاحقة أين سجلت أدنى نسبة سنة 2010 مقدرة بـ (-6.62%)، تعود معدلات نمو حجم التمويل للارتفاع لتحقيق مستوى يقارب 24.91% سنة 2014 (أنظر كذلك للشكل 3.1، الملحق 1).

الجدول 1.1: إجمالي موارد بنك البركة الجزائري وحجم التمويل الإسلامي

التفاصيل السنة	إجمالي الموارد (دج)	معدل النمو (%)	حجم التمويل (دج)	معدل النمو (%)	حجم التمويل / إجمالي الموارد (%)
2007	56.246.079.851,63	-	35.471.038.302,89	-	63.06
2008	72.254.023.325,50	28.46	48.662.404.195,94	37.19	67.35
2009	98.845.540.931,36	36.80	59.637.313.438,32	22.55	60.33
2010	120.508.888.168,18	21.92	55.688.886.139,74	-6.62	46.21
2011	132.983.968.959,01	10.35	58.583.867.345,76	5.20	44.05
2012	150.787.878.137,23	13.39	57.891.423.240,10	-1.18	38.39
2013	157.073.194.919,28	4.17	62.640.201.678,62	8.20	39.88
2014	162.772.728.322,74	3.63	78.246.666.747,51	24.91	48.07
2015	NA*	NA	NA	NA	NA

المصدر: إعداد الباحث استنادا للتقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

*. القيمة غير متوفرة.

الجدول 2.1: أهم المؤشرات الإحصائية

Date: 11/02/16

Time: 15:24

Sample: 2007 2015

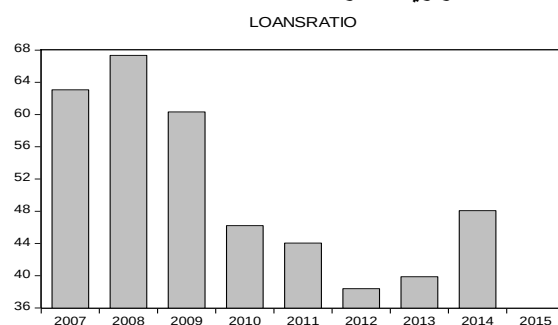
	GRESOURCES	GLOANS	LOANSRATIO
Mean	16.95952	12.89363	50.91938
Median	13.38801	8.202905	47.14128
Maximum	36.80282	37.18912	67.34906
Minimum	3.628584	-6.620733	38.39262
Std. Dev.	12.57209	15.74922	11.09874
Observations	7	7	8

المصدر: حسابات الباحث انطلاقا من التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

يشير كذلك الجدولان المذكوران سابقا، إلى أن نسبة حجم التمويل الإسلامي لإجمالي موارد البنك عرفت مستوى لا بأس به خلال فترة الدراسة بمتوسط مقدر بـ 50.91%، حيث سجلت أعلى القيم في بداية سنوات الدراسة وعلى الخصوص سنة 2008 وهذا بنسبة معادلة لـ 67.35%، أخذت بعدها وتيرة متناقصة إلى غاية سنة 2014 حيث عادت للارتفاع وهذا عند مستوى 48.07%.

الشكل 4.1: نسبة تعبئة الموارد في بنك البركة

الجزائري، الفترة 2015 - 2007



على ضوء هذه النتائج، نقول بأن بنك البركة الجزائري لم يتأثر مباشرة بالأزمة المالية العالمية لسنة 2008، إلا أن الآثار غير المباشرة لهذه الأخيرة بدأت تظهر في السنوات اللاحقة، ما يعني أنه وبالرغم من نجاح نظام التمويل الإسلامي لبنك البركة في صد الأزمة المالية، إلا أن التفاعلات التي تتحكم في النشاط الاقتصادي وعلاقتها الوثيقة بالنشاط المالي جعلت آثار الأزمة تنتقل من القطاع الحقيقي غير المستقر إلى القطاع المالي. أما عن أداء البنك من ناحية تعبئة الموارد فقد كان مستواه مقبولا، إذ تعتبر هذه النسبة أحد المتغيرات الاقتصادية الهامة والتي تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي، فكلما كانت هذه النسبة مرتفعة دل ذلك على مستوى أفضل لهذا المجال، فتناقصها في السنوات التي تعقب حدوث الأزمة يعكس قيام العديد من المودعين بسحب ودائعهم من المصرف وكذا ضعف مستوى النشاط الاقتصادي وعدم استقراره. نشير فقط إلى أن عدم توفر بيانات تخص قيم إجمالي الموارد، حجم التمويل ونسبة تعبئة الموارد في سنة 2015 لم يسمح لنا بتحليل الآثار غير المباشرة للأزمة البترولية الراهنة، إلا أن بنك البركة الجزائري في تقريره السنوي لعام 2014، قد أشار لانعكاسات الأزمة البترولية على ميزان المدفوعات والمالية العامة مؤكدا على ارتفاع معدلات نمو القروض الموجهة للاقتصاد والتي بلغت نسبة 26.05%. كما أشار التقرير كذلك إلى ارتفاع رصيد التمويلات الممنوحة للزبائن من طرف البنك من 63.3 إلى 80.6 مليار دج أي بنسبة 27.3% هذا من جهة، ومن جهة أخرى لجوئه إلى التنوع في طرق التمويل (الإجارة، تمويل العقار... الخ) والتي مست كل شرائح الزبائن من مؤسسات، مهنيين وأفراد. إضافة إلى قيام بنك البركة في سنة 2014 بتعزيز المنتجات الموجهة للمؤسسات الصغيرة بصيغ جديدة تتمثل في المرابحة المصغرة والإجارة المصغرة والتي وجهت في مرحلة تجريبية لمنطقة وسط الجزائر لتعمم بعدها في باقي جهات الوطن وبصفة عامة، بلغ جاري التمويلات الخام 13 مليون دج.

دور الصيرفة الإسلامية في منع وقوع الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: الدول العربية انموذجا، (ص ص: 1 - 18)

2-2- الصيرفة الإسلامية في السعودية (دراسة حالة بنك الجزيرة السعودي):

2-1- تقديم بنك الجزيرة السعودي:

تأسس بنك الجزيرة كشركة مساهمة سعودية مسجلة في المملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم 46 الصادر بتاريخ 21 جويلية 1975. وقد بدأ البنك أعماله بتاريخ 9 أكتوبر 1976 بعد أن استحوذ على فروع بنك باكستان الوطني في المملكة العربية السعودية. يعمل البنك بموجب السجل التجاري رقم 4030010523 الصادر في جدة بتاريخ 27 جويلية 1976. يعتبر بنك الجزيرة من المؤسسات المالية القيادية السريعة النمو، والتي تعمل دوماً على تطوير خدمات ومنتجات مبتكرة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتلبي احتياجات جميع العملاء من أفراد وشركات وهيئات. في شهر أبريل 2014 أعلنت هيئة السوق المالية صدور قرار مجلس الهيئة المتضمن الموافقة على طلب بنك الجزيرة زيادة رأس ماله من 3,000,000,000 ريال إلى 4,000,000,000 ريال وذلك بمنح سهم مجاني واحد مقابل كل ثلاثة (3) أسهم قائمة يملكها المساهمون المقيدون بسجل المساهمين بنهاية تداول يوم انعقاد الجمعية العامة غير العادية.

3- عرض النتائج ومناقشتها:

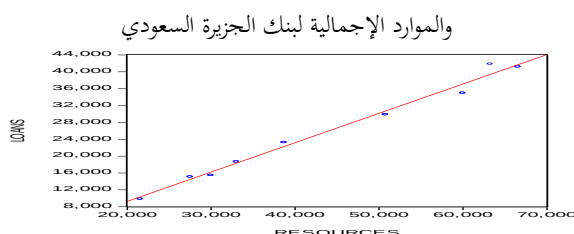
تظهر قيم الجدول 1.2 وكذا الشكل 1.2 (الملحق 2) وجود علاقة طردية متزايدة بين إجمالي الموارد وحجم التمويل الإسلامي لبنك الجزيرة السعودي وهذا خلال الفترة 2007 - 2015.

الجدول 1.2: إجمالي موارد بنك الجزيرة السعودي وحجم التمويل الإسلامي

التفاصيل السنة	إجمالي الموارد (مليون ريال سعودي)	معدل النمو (%)	حجم التمويل (مليون ريال سعودي)	معدل النمو (%)	نسبة التمويل / إجمالي الموارد (%)
2007	21.563,9	-	9.879,2	-	45.81
2008	27.519,7	27.62	15.133,1	53.18	54.92
2009	29.977,0	8.93	15.504,0	2.45	51.72
2010	33.018,0	10.14	18.704,0	20.64	56.65
2011	38.686,0	17.17	23.307,0	24.61	60.25
2012	50.781,0	31.26	29.897,0	28.27	58.87
2013	59.976,0	18.11	34.995,0	17.05	58.35
2014	66.554,0	10.97	41.245,0	17.86	61.97
2015	63.264,0	-4.94	41.863,0	1.50	66.17

المصدر: إعداد الباحث استناداً للتقارير السنوية لبنك الجزيرة الإسلامي

الشكل 1.2: العلاقة الطردية لحجم التمويل الإسلامي



ووفقاً لنتائج الجدول المذكور سابقاً والجدول 2.2 (الملحق 2)، نلاحظ بأن أعلى قيمة لمعدل نمو حجم التمويل الإسلامي قد سجلت سنة 2008 وهي تقارب 53.18%، بينما في سنة 2009 أصبحت مساوية لـ 2.45%، تحسّن حجم التمويل الإسلامي للبنك في السنوات اللاحقة أي بين 2010 و2014 إلا أن المعدلات كانت متذبذبة، عادت النسبة للانخفاض لتسجل أدنى مستوى سنة 2015 بمعدل مساوٍ لـ 1.50% (أنظر الشكل 3.2).

دور الصيرفة الإسلامية في منع وقوع الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: الدول العربية انموذجا، (ص ص: 1 - 18)

الجدول 2.2: أهم المؤشرات الإحصائية

Date: 11/02/16

Time: 15:18

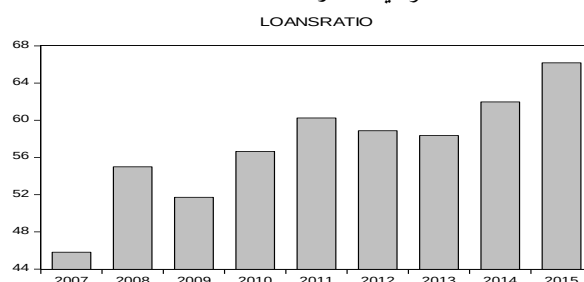
Sample: 2007 2015

	GRESOURCES	GLOANS	LOANSRATIO
Mean	14.90693	20.69582	57.19830
Median	14.06706	19.24976	58.34834
Maximum	31.26454	53.18143	66.17191
Minimum	-4.943354	1.498363	45.81361
Std. Dev.	11.41733	16.26046	5.932393
Observations	8	8	9

المصدر: حسابات الباحث انطلاقاً من التقارير السنوية لبنك الجزيرة السعودي

الشكل 4.2: نسبة تعبئة الموارد في بنك الجزيرة

السعودي، الفترة 2007 - 2015



انطلاقاً من هذا الجدول والشكل (4.2)، يتبين لنا بأن متوسط تعبئة الموارد يقدر بـ 57.19 % لفترة الدراسة، حيث وافقت أعلى نسبة 66.17% والتي سجلت سنة 2015. وبهذا نقول إن أداء بنك الجزيرة السعودي كان جيداً من حيث تعبئة الموارد، كما أنه حقق معدلات نمو جيدة لحجم التمويل الإسلامي في 2008 و 2014 أي سنتي وقوع الأزمة المالية العالمية وأزمة انخفاض أسعار البترول وهي الأزمة الراهنة التي تعاني منها الدول المصدرة للنفط بما فيها الدول العربية ممثلة في حالتنا بالجزائر والسعودية. أي إن القطاع المالي الإسلامي في السعودية أثبت نجاحه في امتصاص الانعكاسات السلبية المباشرة للأزمات المالية، إلا أن هذا لا يعني بأن بنك الجزيرة الإسلامي كان بمنأى عن التأثير بهذه الأزمات وهو ما أكدته معدلات نمو حجم التمويل في السنوات اللاحقة لحدوث الأزمات المالية.

2-3- الصيرفة الإسلامية في الأردن (دراسة حالة البنك العربي الإسلامي الدولي):

2-3-1- تقديم البنك العربي الإسلامي الدولي:

تأسس البنك العربي والذي يتخذ من عمان، الأردن، مقراً له في العام 1930 وهو يمتلك حالياً أكبر شبكة مصرفية عربية في العالم، تضم ما يزيد عن 600 فرع موزعة عبر خمس قارات، كما ويحظى البنك بحضور بارز في الأسواق والمراكز المالية الرئيسية في العالم مثل لندن ودبي وسنغافورة وجنيف وباريس وفرانكفورت وسيدني والبحرين. ويقدم البنك العربي مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية، وجدت لتلبية احتياجات الأفراد والشركات وغيرها من المؤسسات المالية العالمية. وتشمل هذه الخدمات المصرفية المجالات التالية: الخدمات المصرفية للأفراد وخدمات الشركات والمؤسسات وأعمال الخزينة. وعن البنك العربي الإسلامي الدولي فنجد أنه عبارة عن شركة تابعة مملوكة بالكامل من قبل البنك العربي ش.م.ع تأسست في العام 1997 في الأردن، حيث باشر البنك نشاطه في العام 1998. يبلغ رأسمال البنك حالياً ما مقداره 100 مليون دينار أردني. هذا، ويقدم البنك العربي الإسلامي الدولي

دور الصيرفة الإسلامية في منع وقوع الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: الدول العربية انموذجا، (ص ص: 1 - 18)
لعملائه الخدمات والمنتجات المصرفية المتميزة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية وذلك من خلال 41 فرعاً منتشرة في مختلف أنحاء المملكة الأردنية الهاشمية.

- عرض النتائج ومناقشتها:

حسب التقارير المالية السنوية الصادرة عن البنك العربي خلال الفترة 2007 - 2015، يتجلى لنا أن الموارد الإجمالية للبنك العربي الإسلامي الدولي عرفت تزايداً عبر هذه السنوات، نفس الملاحظة سجلت بالنسبة لحجم التمويل الإسلامي؛

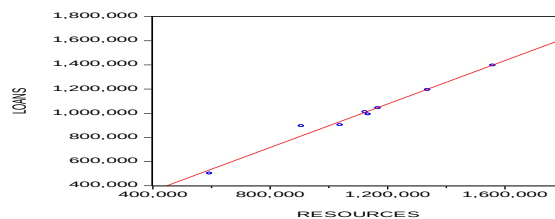
الجدول 1.3: إجمالي موارد البنك العربي الإسلامي الدولي وحجم التمويل الإسلامي

النفائص	إجمالي الموارد	معدل النمو	حجم التمويل	معدل النمو	نسبة التمويل /
السنة	(ألف دينار أردني)	(%)	(ألف دينار أردني)	(%)	إجمالي الموارد (%)
2007	593.987	-	503.512	-	84.76
2008	906.312	52.58	895.585	77.87	98.81
2009	1.038.592	14.59	903.744	0.91	87.01
2010	1.133.939	9.18	992.458	9.82	87.52
2011	1.124.066	-0.87	1.011.285	1.90	89.96
2012	1.167.374	3.85	1.043.779	3.21	89.41
2013	1.336.304	14.47	1.194.884	14.48	89.41
2014	1.559.268	16.68	1.397.036	16.92	89.59
2015	1.789.936	14.79	1.612.436	15.42	90.08

المصدر: إعداد الباحث استناداً للتقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي

وعن العلاقة بين إجمالي الموارد وحجم التمويل الإسلامي فقد كانت إيجابية، ما يعني أنه كلما ازداد إجمالي موجودات البنك ارتفعت معه حصة التمويل الإسلامي؛

الشكل 1.3: العلاقة الطردية لحجم التمويل الإسلامي والموارد الإجمالية للبنك العربي الإسلامي الدولي



بلغ متوسط معدلات نمو حجم التمويل الإسلامي خلال فترة الدراسة ما يقارب 17.56% (أنظر الجدول 2.3 المذكور في الملحق 3)، إذ يلاحظ حسب بيانات الجدول 1.3 والشكل 3.3 أن أعلى قيمة سجلت سنة 2008 أي سنة وقوع أزمة الرهن العقاري بما يعادل 77.87%، تنخفض معدلات نمو حجم التمويل الإسلامي خلال السنوات 2009 - 2013، لتعاود الارتفاع سنة 2014 وهي السنة التي توافقت بداية أزمة انخفاض العوائد النفطية أين حققت معدلاً مكافئاً لـ 16.92% لتتخفّف من جديد سنة 2015 عند مستوى 15.42%. هذا دليل على أن البنك العربي الإسلامي الدولي تفاعل بصورة جيدة مع الآثار المباشرة للأزمات العالميتين 2008 و 2014، إلا أنه وعلى غرار بنك البركة الجزائري وبنك الجزيرة الإسلامي السعودي لم يكن بمعزل عن الصدمات غير المباشرة لهاتين الأزماتين، وهو ما جسده التدهور في معدلات نمو التمويل الإسلامي خلال السنوات التي تلي سنة وقوع الأزماتين، ولكن رغم ذلك بقيت نسبة تعبئة الموارد تعرف أداء جيداً ومتزايداً خلال سنوات الدراسة، وهو ما يثبت نجاح البنك في اجتذاب المدخرات من الأفراد والشركات ما ساعده على احتواء الأزمات.

دور الصيرفة الإسلامية في منع وقوع الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: الدول العربية انموذجا، (ص ص: 1 - 18)

3- الخاتمة:

إن الدعم الذي يمكن أن تقدمه المصارف الإسلامية لأسواق رأس المال يتمثل أساسا في الحجم الكمي لما يمكن أن تضخه أو تستوعبه المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من أموال بواسطة مختلف أنشطتها الاستثمارية والتمويلية. حيث نجحت المصارف الإسلامية في ابتكار أدوات مصرفية تقوم على أسس شرعية تضيق كمية لا بأس بها وتنوعا في محتوى وأشكال الأوعية الادخارية والقنوات الاستثمارية التي تستخدمها والتي تعتبر خروجها متميزا عن النمط المصرفي التقليدي السائد. ولتحليل دور التمويل الإسلامي ومساهمته في صد الأزمات المالية، اخترنا دراسة حالة المصارف الإسلامية في الدول العربية وعلى الخصوص الجزائر والسعودية والأردن ممثلين لبنك البركة الجزائري وبنك الجزيرة الإسلامي والبنك العربي الإسلامي الدولي، وهذا خلال الفترة 2007-2015 ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها ما يلي:

- تمكنت المصارف الإسلامية من صد الآثار المباشرة للأزمات المالية 2008 و 2014، غير أنها تأثرت بشكل غير مباشر بهما، وذلك بحكم التفاعلات التي تربط بين القطاع الاقتصادي الحقيقي والقطاع المالي، وهو ما انعكس جليا في انخفاض معدل نمو حجم التمويل الإسلامي ونسبة تعبئة الموارد لبنك البركة الجزائري وبنك الجزيرة الإسلامي والبنك العربي الإسلامي الدولي؛
 - رغم نجاح أداء البنوك الإسلامية خلال الأزمات العالميتين، إلا أن مساهمتها لا تشكل سوى جزء صغير مقارنة بحجم الصيرفة العالمية، والتي تتفوق فيها المصارف التقليدية من حيث رؤوس الأموال والاتساع الجغرافي وتوزعها في العالم أجمع؛
 - تفتقر المصارف الإسلامية لوجود يد عاملة مؤهلة ملمة بطبيعة عمل هذه الأخيرة والتي تقوم في الأساس على مبادئ الشريعة الإسلامية. وبناء على ما تقدم من نتائج توصي الدراسة بالآتي:
 - تنمية ودعم الخبرات المتخصصة في القطاع المالي الإسلامي بإقامة معاهد للدراسات المالية الإسلامية، والتدريب على الأعمال المالية التي يناط بها تهيئة الكوادر اللازمة لمواجهة الاحتياجات المستقبلية في هذا القطاع؛
 - تفعيل صيغ التمويل الأكثر أثرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا من خلال ابتكار أدوات لإدارة السيولة؛
 - إعداد البنى التحتية القانونية والإدارية والاجتماعية، واعتماد إجراءات رقابية مناسبة على القطاع المصرفي؛
 - ضرورة التزام البنك الإسلامي التزاما كاملا بأحكام الشريعة الإسلامية التي قام عليها وهي الإسلام، قولاً وعملاً، شكلاً ومضموناً، التزامه بمبادئ الإسلام في تكوين أرس ماله، في انتقائه للعاملين به، وتنظيماته ولوائحه، في طريقة تعبئته لموارده، في طريقة وأساليب توظيفه لأمواله؛
 - التحري الدقيق في اختبار قيادات البنك بما يضمن أن تكون هذه القيادات نماذج حية للشخصية المسلمة الواعية، المؤمنة بقضيتها؛
 - توفر الوعي الاستراتيجي لدى قيادات البنك بالقدر الذي يقابل عظمة المهمة التي يقومون بها؛
 - الوضوح الفكري لمهمة البنك الإسلامي لدى كل العاملين في البنك من الإدارة العليا إلى أدنى مستوى تنفيذي؛
 - العمل على توحيد معايير الرقابة والإشراف وتبني المعايير الاحترازية المقبولة عالميا التي تدمج التمويل الإسلامي مع النظام المالي التقليدي؛
 - يجب إقناع الاقتصاديين الإسلاميين بإمكانية إعادة هيكلة التمويل الإسلامي لتمكين المؤسسات المالية الإسلامية التعامل مع قطاع الأعمال الحقيقي؛
 - يجب على الدول الإسلامية إقامة تكتلات اقتصادية للمبادلات التجارية فيما بينها. وتوحيد عملة التداول بين الدول الإسلامية وربطها بالذهب وباقي المعادن الثمينة؛
 - العمل على نشر ثقافة التمويل الإسلامي من خلال وسائل الإعلام وإبراز أهمية التمويل الإسلامي من خلال نشر الأبحاث والدراسات الخاصة بنجاح تجارب بعض الدول؛
 - توحيد الأسس الشرعية المعتمدة في تحديد مبادئ التمويل الإسلامي من خلال المفاضلة بين المذاهب الشرعية بما يخدم سيطرة التمويل الإسلامي على التمويل التقليدي؛
 - العمل على تقريب الخدمات الإسلامية إلى المسلمين في الدول الغربية من خلال تعميم انتشار الصيرفة الإسلامية خاصة في الدول ذات الكثافة الإسلامية الكبيرة.
- يبقى بعد ذلك الإشارة إلى نقطة ذات أهمية بالغة، تلك هي أن البنوك الإسلامية مطالبة بالاهتمام بإجراء بحوث ميدانية لتأكيد الإثبات العملي لدور البنوك الإسلامية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وللتعرف على أكثر الطرق والوسائل فعالية في إحداث هذه التنمية والإسراع بها.

4- المراجع:

دور الصيرفة الإسلامية في منع وقوع الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: الدول العربية نموذجا، (ص ص: 1 - 18)

- البياتي طاهر(2012)، الأزمة المالية للنظام الرأسمالي الأسباب، وسيناريوهات الحل (البديل الثالث)، مجلة جامعة بغداد لكلية العلوم الاقتصادية العدد 83 ، العراق.
- الحسن عرفات تقي (1999)، التمويل الدولي، دار النجدلاوي، عمان، الأردن، ص200.
- الحنيطي هناء محمد هلال (2013)، دور الهندسة المالية في معالجة الأزمات المالية، دار الإفتاء العام، الأردن.
- الحنيطي هناء محمد هلال (2015)، دور الصكوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية، دراسات العلوم الإدارية، المجلد 42، العدد 2، الأردن.
- الخياط عبد العزيز (1998)، نظرية العقد والخيارات في الفقه الإسلامي، المعهد العربي للدراسات الإسلامية، عمان، الأردن، ص243.
- الرفاعي حسن (2009)، دور الاقتصاد الإسلامي في إدارة الأزمة المالية العالمية الراهنة، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية معالجتها من منظور الاقتصاد الغربي والإسلامي، جامعة الجنان، لبنان، ص13.
- العجلوني أحمد طه (2014)، مقدمة في نظرية التمويل الإسلامي وأدواته - مدخل مالي معاصر، مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر العلمي والترجمة، جامعة القصيم، ص104 - 105.
- العجلوني محمد محمود (2008)، البنوك الإسلامية - أحكامها، مبادئها وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن ص212.
- العززي شهاب أحمد (2011)، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص11.
- الموسوي حيدر يونس (2011)، انعكاسات الأزمة المالية العالمية على أسواق المال العربية - دراسة تحليلية في بلدان عربية مختارة للمدة 2003-2009، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 86، ص 177.
- الوادي محمود حسين وسمحان حسين محمد (2012)، المصارف الإسلامية - الأسس النظرية والتطبيقات العملية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ص41.
- بسيسو فؤاد حمدي (2010)، محددات إدارة الأزمات المالية والمصرفية - الدليل العلمي التطبيقي لإدارة الأزمات، إتحاد المصارف العربية، ص517.
- بن حبيب عبد الرزاق، خالد خديجة (2016)، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص101.
- تقارير بنك البركة الجزائري للسنوات 2008 إلى 2012 و 2014، تاريخ الإطلاع: 2016/11/1، الموقع الإلكتروني: <http://albaraka-bank.com/ar/>
- تقارير بنك الجزيرة السعودي للفترة 2008-2015، تاريخ الإطلاع: 2016/11/1، الموقع الإلكتروني: <http://www.baj.com.sa/ar/index.aspx>
- سليمان ناصر (2006)، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر - الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة، مجلة الباحث، العدد 4، ورقة، الجزائر، ص 24، صص 27-28.
- سليمان ناصر (2015)، التحديات الراهنة للمصرفية الإسلامية، محاضرة ملقاء في المعهد العالمي للفكر الإسلامي، هيرندن، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية، ص2.
- سمور نبيل خليل طه (2007)، سوق الأوراق المالية الإسلامية بين النظرية والتطبيق - دراسة حالة سوق رأس المال الإسلامي في ماليزيا، رسالة ماجستير كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ص29.
- شعباني زكرياء (2015)، البنوك الإسلامية الحل الأمثل لمشاكل الأزمات المالية - الأزمة المالية العالمية 2008، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2، الجزائر، صص 73 - 75.
- عبد العزيز قاسم محارب (2001)، الأزمة المالية العالمية - الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، ص231.
- عبد القادر فضيل (2010)، النظام المالي الإسلامي، المؤتمر الدولي الرابع المعني بالصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي، بنك السودان المركزي، ص2.
- غرة عبد الواحد (2011)، الفجوة بين الإطار النظري والتطبيق العملي لأساليب التمويل المصرفي الإسلامي - بعض المصارف الإسلامية نموذجا، مجلة الإسلام في ماليزيا، المجلد 8، العدد 2، الجامعة الإسلامية، ماليزيا.
- قحف منذر (2003)، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي - تحليل فقهي واقتصادي، بحث تحليلي رقم 13، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة، المملكة العربية السعودية، ص13.

دور الصيرفة الإسلامية في منع وقوع الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: الدول العربية انموذجا، (ص: 1 - 18)

- محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، سهيل أحمد سمحان (2014)، النقود والمصارف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، ص201.
- معطى الله خير الدين وشرياق رفيق (2012)، الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية، الملتقى الدولي: مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، جامعة قلمة، الجزائر.
- يوسف أبو فارة (2015)، الأزمات المالية والاقتصادية (بالتركيز على الأزمة المالية العالمية 2008)، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، صص 435-474.
- Adam Ng & al (2013): Contextualizing and Developing Social Capital in Risk-Sharing Finance 2013.ssrn.com
- Atila Yanpar (2012): A New Aproach to Derivatives: Financial Engineering with Islamic Rules, 2012.ssrn.com
- Charles A. Rarick (2008): A Viable Alternative in the Global Financial Market? Islamic Finance.ssrn.com
- Ehsan Habib Feroz (2009): The Global Financial Crisis Offers an Opportunity to Lay the Foundation for an Equitable and Sustainable Economic a Social Order.ssrn.com
- Ken Charman (2014): The Development of Islamic Finance in Emerging Markets: The Republic of Kazakhstan, 2014.ssrn.com
- Mohammad Omar Farooq (2009): A New Aproach to Derivatives: Financial Engineering with Islamic Rules.ssrn.com
- Omar Salah (2010): Dubai Debt Crisis: A Legal Analysis of the Nakheel Sukuk.ssrn.com
- Umar A. Osen (2009): Dispute Resolution in Islamic Banking and Finance Current Trends and Future Perspectives.ssrn.com
- Waleed Khana, and al (2009): Preventing Residential Mortgage Crises: An Islamic Finance Perspective.ssrn.com
- Waseem Ahmad (2008): "Islamic Banking in the United Kingdom: Opportunities and Challenges.ssrn.com"

5- الملاحق:

الملحق 1: المؤشرات المالية الخاصة بنك البركة الجزائري

الجدول 1.1: إجمالي موارد بنك البركة الجزائري وحجم التمويل الإسلامي

التفاصيل السنة	إجمالي الموارد (دج)	معدل النمو (%)	حجم التمويل (دج)	معدل النمو (%)	حجم التمويل / إجمالي الموارد (%)
2007	56.246.079.851,63	-	35.471.038.302,89	-	63.06
2008	72.254.023.325,50	28.46	48.662.404.195,94	37.19	67.35
2009	98.845.540.931,36	36.80	59.637.313.438,32	22.55	60.33
2010	120.508.888.168,18	21.92	55.688.886.139,74	-6.62	46.21
2011	132.983.968.959,01	10.35	58.583.867.345,76	5.20	44.05
2012	150.787.878.137,23	13.39	57.891.423.240,10	-1.18	38.39
2013	157.073.194.919,28	4.17	62.640.201.678,62	8.20	39.88
2014	162.772.728.322,74	3.63	78.246.666.747,51	24.91	48.07
2015	NA*	NA	NA	NA	NA

*. القيمة غير متوفرة.

دور الصيرفة الإسلامية في منع وقوع الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: الدول العربية انموذجا، (ص ص: 1 - 18)

المصدر: إعداد الباحث استنادا للتقارير السنوية لبنك البركة الجزائري

الجدول 2.1: أهم المؤشرات الإحصائية

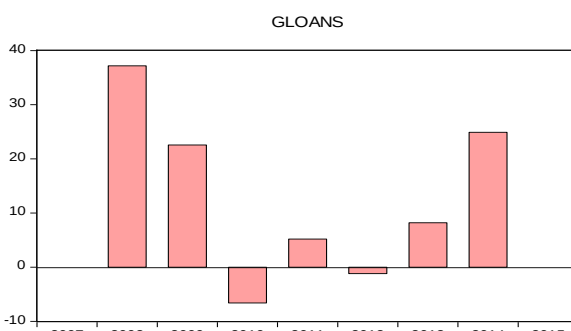
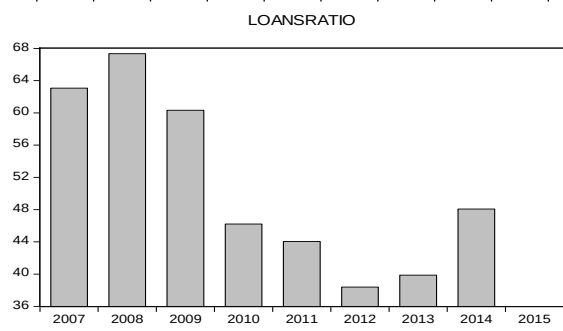
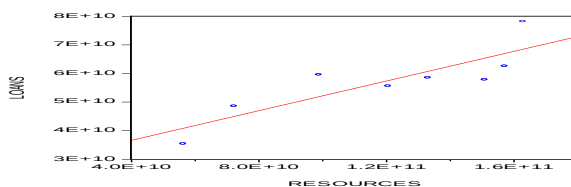
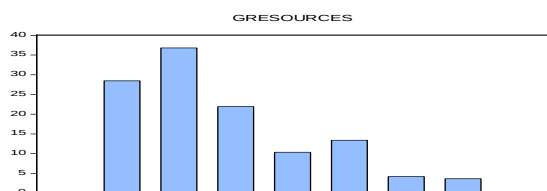
Date: 11/02/16

Time: 15:24

Sample: 2007 2015

	GRESOURCES	GLOANS	LOANSRATIO
Mean	16.95952	12.89363	50.91938
Median	13.38801	8.202905	47.14128
Maximum	36.80282	37.18912	67.34906
Minimum	3.628584	-6.620733	38.39262
Std. Dev.	12.57209	15.74922	11.09874
Observations	7	7	8

المصدر: حسابات الباحث انطلاقا من التقارير السنوية لبنك البركة الجزائري



الشكل 4.1: نسبة تعبئة الموارد في بنك البركة

الجزائري، الفترة 2015 - 2007

51.72

2.45

جزيرة السعو
حجم الته
(مليون ريال)

879,2

.133,1

15.504,0

الشكل 3.1: معدل نمو حجم التمويل الإسلامي في

بنك البركة الجزائري، الفترة 2015 - 2007

3

9

56.65	20.64	18.704,0	10.14	33.018,0	2010
60.25	24.61	23.307,0	17.17	38.686,0	2011
58.87	28.27	29.897,0	31.26	50.781,0	2012
58.35	17.05	34.995,0	18.11	59.976,0	2013
61.97	17.86	41.245,0	10.97	66.554,0	2014
66.17	1.50	41.863,0	-4.94	63.264,0	2015

المصدر: إعداد الباحث استنادا للتقارير السنوية لبنك الجزيرة الإسلامي

الجدول 2.2: أهم المؤشرات الإحصائية

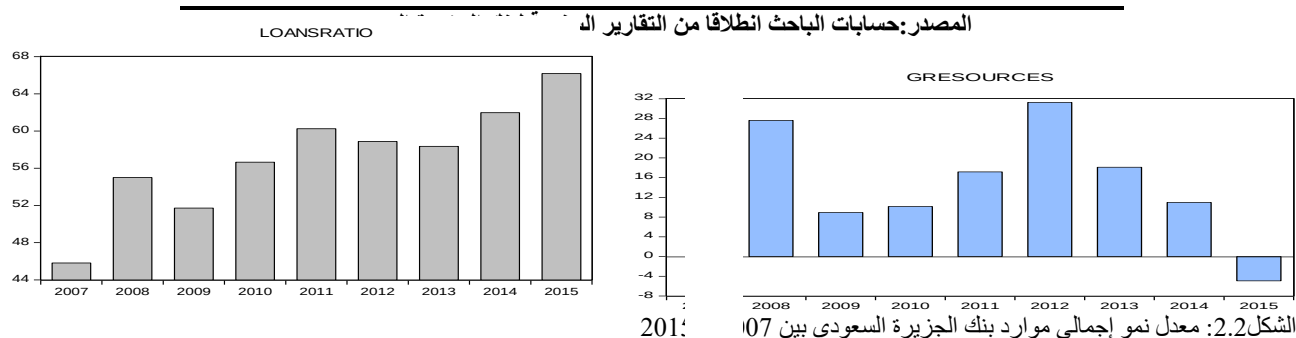
Date: 11/02/16

Time: 15:18

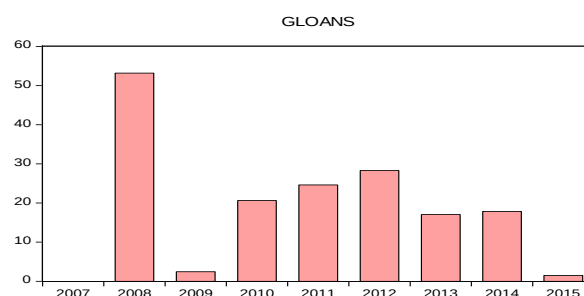
Sample: 2007 2015

دور الصيرفة الإسلامية في منع وقوع الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: الدول العربية انموذجا، (ص ص: 1 - 18)

	GRESOURCES	GLOANS	LOANSRATIO
Mean	14.90693	20.69582	57.19830
Median	14.06706	19.24976	58.34834
Maximum	31.26454	53.18143	66.17191
Minimum	-4.943354	1.498363	45.81361
Std. Dev.	11.41733	16.26046	5.932393
Observations	8	8	9



الشكل 4.2: نسبة تعبئة الموارد في بنك الجزيرة السعودي، الفترة 2007 - 2015



الملحق 3: المؤشرات المالية الخاصة بالبنك العربي الإسلامي الدولي

الجدول 1.3: إجمالي موارد البنك العربي الإسلامي الدولي وحجم التمويل الإسلامي

السنة	إجمالي الموارد (ألف دينار أردني)	معدل النمو (%)	حجم التمويل (ألف دينار أردني)	معدل النمو (%)	نسبة التمويل / إجمالي الموارد (%)
2007	593.987	-	503.512	-	84.76
2008	906.312	52.58	895.585	77.87	98.81
2009	1.038.592	14.59	903.744	0.91	87.01
2010	1.133.939	9.18	992.458	9.82	87.52
2011	1.124.066	-0.87	1.011.285	1.90	89.96
2012	1.167.374	3.85	1.043.779	3.21	89.41
2013	1.336.304	14.47	1.194.884	14.48	89.41
2014	1.559.268	16.68	1.397.036	16.92	89.59

دور الصيرفة الإسلامية في منع وقوع الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي: الدول العربية انموذجا، (ص ص: 1 - 18)

2015	1.789.936	14.79	1.612.436	15.42	90.08
------	-----------	-------	-----------	-------	-------

المصدر: إعداد الباحث استنادا للتقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي
الجدول 2.3: أهم المؤشرات الإحصائية

Date: 03/21/17 Time:
20:27

Sample: 2007 2015

	GRESOURCES	GLOANS	LOANSRATIO
Mean	15.66106	17.56479	0.896221
Median	14.53318	12.14650	0.894171
Maximum	52.58112	77.86766	0.988164
Minimum	-0.870682	0.911025	0.847682
Std. Dev.	16.13415	25.18456	0.038683
Observations	8	8	9

المصدر: حسابات الباحث انطلاقاً من التقارير السنوية للبنك العربي الإسلامي الدولي